أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/02/17م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

وزير الخارجية الفلسطيني: الرئيس عباس يعلن الموقف النهائي من «صفقة القرن» الثلاثاء المقبل أمام مجلس الأمن..... 3

اجتماعات فلسطينية إسرائيلية في رام الله وباريس 6

سورية والنفوذان الإسرائيلي والإيراني..... 7

صحيفة: عباس يخشى حماس أكثر من إسرائيل لهذا السبب..... 10

هل بدأت بالفعل؟ الفلسطينيون وحدهم في مواجهة "صفقة القرن" وانقسام فتح وحماس يسهل تمريرها 12

حماس تنفي تصريحات نسبها موقع "هاف بوست" لمشعل..... 18

أبو زهري: المسؤولون المصريون أدركوا أن "فتح" تعطّل المصالحة..... 19

عباس وكسر الاحتكار الأميركي لعملية السلام: صعوبة أقرب للاستحالة..... 21

واشنطن : نود أن نرى الرئيس عباس يجلس ويقول دعونا نبدأ مباحثات سلام..... 24

"فتح" تشتكي لدى مصر لقاء "حماس" وجناح دحلان..... 27

فلسطين ومفهوم القوة الشاملة..... 29

أبو مرزوق: مشاريع تصفية القضية لن تمر والمقاومة خيارنا..... 31

الجبهة الشعبية: تحذر من العودة إلى المفاوضات من الأبواب الخلفية..... 32

التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال.. القصة من البداية..... 34

وزير الخارجية الفلسطيني: الرئيس عباس يعلن الموقف النهائي من «صفقة القرن» الثلاثاء المقبل أمام مجلس الأمن

الجلسة سيحضرها الأمين العام .. وأفكار وساطة تتبلور حول صيغة 5+1

غزة . «القدس العربي»: 16\2\2018

كشف الدكتور رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، أن الرئيس محمود عباس، الذي ناقش قبل يومين مع نظيره الروسي مستقبل عملية السلام، والدفع برعاة جدد لهذه العملية، سيعلن الموقف الفلسطيني النهائي من قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه القدس، يوم 20 فبراير/ شباط الحالي»، مؤكدا أن واشنطن بدأت فعليا بتطبيق «صفقة القرن». وقال المالكي الذي كان برفقة الرئيس في زيارته لموسكو، التي بحث خلالها مستقبل عملية السلام، والطلب من روسيا أخذ دور متقدم، إن كلمة الرئيس عباس يوم 20 من الشعر الحالي أمام مجلس الأمن الدولي «ستكون الإعلان النهائي عن الموقف الفلسطيني حيال قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن القدس».

ومن المرتقب أن يعلن الرئيس عباس عن استمرار الموقف الفلسطيني الرافض للأفكار الأمريكية، والدعوة إلى تشكيل لجنة دولية تضم أكثر من دولة للإشراف على عملية السلام.

وأكد المالكي حسب الإذاعة الفلسطينية التي أوردت النبأ، أن الإدارة الأمريكية بدأت فعليا بـ «تطبيق ما يسمى صفقة القرن»، من خلال جملة الإجراءات التي اتخذتها.

وقال «الإعلان الأمريكي عن القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها، وما تبع ذلك من تجميد جزء كبير من المساعدات المقدمة للأونروا، في محاولة لإنهاء قضية اللاجئين هو تنفيذ فعلي لهذه الصفقة».

وأشار المالكي الى أن هذه الصفقة تم التوصل إليها مع الجانب الإسرائيلي فقط، وأن الادارة الامريكية «قررت اعتماد الجانب الإسرائيلي كموقف أمريكي رسمي».

وأكد أن رفض القيادة الفلسطينية بقاء واشنطن وسيطا لعملية السلام «يعني أنها دخلت في مواجهة مباشرة مع الإدارة الامريكية».

وتطرق إلى الزيارة التي يقوم وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون في المنطقة، واعتبر أنها تأتي في أطار «المواجهة الفلسطينية الأمريكية»، وأنها محاولة «لثني» بعض الدول عن تبني الموقف الفلسطيني.

جاء ذلك بعدما قال وزير الخارجية الأمريكي، من العاصمة الأردنية عمان، إن خطة السلام في المنطقة التي تعكف بلاده على صياغتها «باتت في مراحل متقدمة جدا»، وإن القرار حول توقيت إعلانها بيد الرئيس ترامب.

وفيما يتعلق بزيارة الرئيس عباس الى موسكو ولقائه بنظيره فلاديمير بوتين، قال المالكي إن الزيارة كانت «غاية بالأهمية»، وإنه تم خلالها تبادل وجهات النظر والخطوات الفلسطينية المقبلة.

وكان الرئيس عباس الذي التقى بوتين قبل يومين، وبحث معه الموقف الفلسطيني والخطوات التي سينتهجها خلال المرحلة المقبلة، بعد قرار الإدارة الأمريكية باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ومخططاتها اللاحقة لشطب حق العودة.

وأبلغ الرئيس الفلسطيني نظيره الروسي، أن واشنطن لا يمكن أن تكون الوسيط الوحيد في عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد استبق بوتين اللقاء بإجراء اتصال مع الرئيس الأمريكي، تناول القضية الفلسطينية.

كما ناقش عباس وبوتين آليات إخراج التسوية من المأزق الراهن، حيث طرح الرئيس عباس الموقف الفلسطيني، الداعي لتوسيع رعاة عملية السلام، وعدم قصرها على واشنطن.

وقال المندوب الفلسطيني الدائم في الأمم المتحدة في نيويورك السفير رياض منصور، إن الحراك الديبلوماسي في مجلس الأمن حاليا يمهد للجلسة المقبلة يوم 20 الحالي، التي سيلقي خلالها الرئيس عباس كلمة مهمة ضمن استمرار الجهود التي بدأت في المنظمة الأممية للتصدي للخطوة الامريكية «غير القانونية والأحادية» حول القدس، ومحاولة فتح آفاق نحو رعاية دولية جديدة للعملية السياسية.

واشار منصور إلى أن جلسة مجلس الأمن المقبلة «ستحظى بتغطية إعلامية كبيرة» بحضور مسؤولين أمميين وديبلوماسيين من مختلف دول العالم، وبمشاركة الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش.

وكان نبيل شعث، مستشار الرئيس عباس للشؤون الدولية، الذي رافقه في زيارة موسكو، قد قال إن كلا من روسيا والصين والهند والاتحاد الأوروبي أبدت الاستعداد إلى التوسط في عملية التسوية بصيغة جديدة متعددة الأطراف.

وأوضح أن تلك الدول لم تتفق بعد على الصيغة الجديدة، مشيرا إلى أنها قد تكون 5+1 أو 5+4 أو 5+5 أو ستتبلور بشكل آخر، مؤكدا أنه من الممكن الشروع في تنظيم مؤتمر كبير حول الموضوع لينتقل بعد ذلك إلى العمل ضمن مجموعات أصغر.

اجتماعات فلسطينية إسرائيلية في رام الله وباريس

الناصرة (فلسطين) – خدمة قدس برس 15\2\2018

عُقد في مدينة رام الله (شمال القدس المحتلة)، اليوم الخميس، لقاء جمع مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، بكل من رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد الله، ومنسق عمليات الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية يوآف مردخاي.

وقال موقع "واللا" الإخباري العبري، إن هدف اللقاء كان بحث سبل تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، ومناقشة مسألة الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى المقاومة الفلسطينية.

وأوضح الموقع العبري، أن الحمد الله أكّد على ضرورة تحسين الحركة والوصول بين غزة والضفة الغربية، كمقترح من ضمن جملة مقترحات قدّمها لدعم الجهود الرامية إلى إعادة القطاع إلى السلطة الفلسطينية، وفق قوله.

من جانبه، استعرض المبعوث الأممي مقترحات لتحفيز اقتصاد غزة وتسهيل حركة سكانه، فضلا عن تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وفي سياق متصل، شارك وزيرا الاقتصاد الإسرائيلي إيلي كوهين والفلسطيني عبير عودة، اليوم الخميس، في قمة اقتصادية استضافتها باريس، بمشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

ونقل موقع "واللا" عن كوهين، قوله "إن الاجتماع جاء استمرارا للقاءات بين وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون ورئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، بهدف تعزيز المشروعات الاقتصادية المشتركة لتحسين الوضع الإقليمي"، كما قال.

يشار إلى أن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كان قرر في اجتماعه الأخير الذي عقد منتصف الشهر الماضي في رام الله، وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي بكافة أشكاله، والانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرستها اتفاقية "أوسلو" (الموقعة بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي عام 1993).

سورية والنفوذان الإسرائيلي والإيراني

عمار ديوب العربي الجديد 16\2\2018

كان لبنان ملعباً للصراع بين إسرائيل وسورية، ولاحقاً حلّت إيران مكان سورية. شكّل ضعف النظام السوري سبباً لتصبح سورية مكان الصراع بين إسرائيل وإيران. أصبح لبنان بالنسبة إلى إيران "دولة" تابعة، وتحالف ميشال عون وحسن نصر الله سَهّلَ هذا الأمر. لم ينته الأمر في سورية بعد، وحجم التدخل الإقليمي والدولي ومساحة سورية الكبيرة وغياب كتلة "طائفية شيعية" يمنع ذلك حتى لحظته. محاولات إيران إيجاد "حزب طائفي كحال لبنان واليمن والعراق" لم تثمر، لانعدام الممكنات إذاً.

أبعدت الاتفاقية الدولية بعد حرب 2006 على لبنان حزب الله عن حدود "إسرائيل"، لكن غياب التوافقات بين أميركا وروسيا على إبعاد مليشيات إيران عن جنوب سورية وغربها كان سبباً للتأزم الإسرائيلي الإيراني. لم تأخذ الدول العظمى بعد بالاعتبار التّخوّفات الإسرائيلية. تحتج إسرائيل ذاتها، ومنذ سبع سنوات، لدى روسيا، ومع أميركا، من هذا الوجود، عدا أن إيران حاولت مراراً الاقتراب من الجولان، وتشكيل مجموعات متخصّصة "لإزعاج" إسرائيل، وفرض نفوذ ثابت لها في سورية معترف به. وإذا كانت التحركات الإسرائيلية تُلحظ من خلال العمليات الجوية، فإن كثافة المواقع العسكرية الإيرانية في سورية توضح خطورة التدخل الإيراني. إذاً هناك حرب باردة بين الدولتين، وتجري على الأراضي السورية.

ما يسمح بالوجود الإقليمي في سورية غياب التوافق الأميركي الروسي على شكل النفوذ في سورية، ووجود مصالح متناقضة بينهما. من وجهة نظر الثورة والوطنية السورية، كلّ تدخل على الأرض السورية هو ضدّ مصالح الشعب. وحقيقة الأمر كذلك، فالبلد الذي يُدمر ويُقتل شعبه ويُهجر، ويتراجع دور "النظام والمعارضة" في تقرير مستقبله، هو سورية.

يستند مشروع إيران إلى أذرع طائفية. وعلى الرغم من محاولاتها التنسيق مع النظام اقتصادياً وعلمياً، فإن الفشل سيرافقه، نظراً لمساندتها النظام وضد الثورة الشعبية، وكذلك اعتمادها الخيار الطائفي، والذي ترفضه الأغلبية السورية ومن كل الطوائف. أيضاً هناك رفض أميركي لوجودها، وهو أحد النقاط الذي تكلم عنها وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، "تحجيم إيران في سورية"، عدا عن وجود مصالح متناقضة مع

روسيا، ظهرت مراراً، لكن التوافق يستمر بينهما، نظراً للخلاف المستمر بين الدولتين العظميين. وبالتالي، هناك أسباب عديدة تفرض تحجيم إيران، وليس فقط بسبب الشروط الإسرائيلية.

ظهر في السنوات الماضية ما يشبه "التنسيق" بين سوريين وجهات إسرائيلية، وآخر فصولها، ما أوضحه التحقيق الاستقصائي الذي نشرته "العربي الجديد" (2018/2/7) عن غسّان عبود، "تسريبات من داخل شبكة أورينت تكشف خيوط التعاون مع إسرائيل"، وقبله انتشرت تقارير عن علاقة ملهم الدروبي، وهو أحد قادة الإخوان المسلمين، مع إسرائيل، وهناك تقارير عن علاقات أخرى تتم في تركيا، وكذلك ذهاب وفد إعلامي أخيرا، ومعهم إعلامي سوري، ويضاف إلى ذلك كله حاجة الجرحى في المناطق المحاصرة بين إسرائيل والمناطق التي تحت سيطرة النظام. يظهر من ذلك كله وكأنّ هناك "علاقات" تتطوّر بين سوريين من غير النظام وإسرائيل، أو كأن هناك توافقات لصالح الجهتين وضد إيران، أو حتى من أجل علاقات مستقبلية "طبيعية"، وما يمنع ذلك فقط المشروع الإيراني.

بوضوحٍ شديد، لا علاقة للثورة السورية بإسرائيل، ولن تكون هناك أية علاقات ممكنة قبل استعادة كامل الأرض السورية المحتلة، وإيجاد حل للقضية الفلسطينية. وتشكل أجواء "صفقة القرن" وأوهام الرئاسة الأميركية عن أن القدس يجب أن تصبح عاصمة إسرائيل، عوامل إضافية لرفض أية علاقات "جديّة" ومؤثرة بين سورية وإسرائيل. وبالتالي، كل المحاولات التي ذكرتها، أو كما فعل المعارض كمال اللبواني وسواه من قبل، تمثل هؤلاء الأفراد، وهي تعبر عن "عمالة" رخيصة، لصالح تزيين وجه إسرائيل، والتي تتجه إلى أن تصبح دولة دينية بامتياز.

التعقيد الذي يحيط بمستقبل السوريين لا يجد أيَّ حلٍّ له لدى إسرائيل، فهي ليست أكثر من دولة محتلّة لقسم من المنطقة، وليست دولة مؤثرة في الشرطين، الدولي والإقليمي الضاغط على سورية، والذي حوّل الأخيرة إلى ملعب له، وهو ما سمح لإسرائيل بمحاولة الحضور الإقليمي.

التناقض بين إيران وإسرائيل أمر طبيعي. المشكلة الحقيقية في العالم العربي، وتحديداً في سياسات الأنظمة، والتي تتسارع لإقامة علاقات مع إسرائيل، كما تحاول أخيرا كل من السعودية والبحرين، وكما أشيع عن "تحالف سني إسرائيلي"، عدا عن وجود علاقات سابقة ضمن اتفاقيات السلام، وأخطرها اتفاقية أوسلو ونتائجها الكارثية، ومع دول كالمغرب مثلاً. المشكلة هنا أن كل تلك العلاقات أقيمت من دون حلٍّ

لمشكلة الصراع الصهيوني ضد الدول العربية، ورفض إسرائيل تنفيذ القرارات الدولية. وبالتالي، هناك مشكلة تتعدّى سورية، والآن هناك تخوفات فعلية من تحويل سورية إلى أرضٍ لمعارك جديدة بين إسرائيل وإيران، وتؤدي إلى مشكلاتٍ إضافية للسوريين.

دخول طيارة إيرانية بلا طيار، وإسقاط طائرة إسرائيلية، ثم الإغارة مجدداً على أهداف إيرانية سورية كثيرة وعدم الرد، يوضح أن لا تغيير في المخططات الإقليمية، كما أشيع، وستبقى الخلافات بين إسرائيل وإيران ضمن الحدود السابقة "سورية ولبنان وغزة ملعب بينهما". ضعف حزب الله وتورّط إيران في سورية والحصار عليها ليست عوامل إضافية لهجمات إسرائيلية، فهناك عنصر مهم في السياسة الإسرائيلية، ويكمن في الإضعاف المستمر، والحق بقصف كل مركز عسكري إيراني. هذا الإضعاف يُنهك الحزب وإيران، ويمنع تحويل سورية إلى جبهة قوية ضدّها، وكذلك معرفة إسرائيل أن أية توافقات بين روسيا وأميركا ستتضمن بالضرورة تهميشاً للوجود الإيراني في سورية. الرأي الذي يؤكد أن ضعف حزب الله وإيران يشكل مناخاً مثالياً للحرب ليس صحيحاً؛ فإسرائيل تستهدف إضعاف المشار إليهما، وهذا سيدفع العرب إلى التعاون معها، وهي قضية إسرائيل الحقيقية، حيث سيكون لها حصة من ثروات العرب، وإقامة علاقات طبيعية مع هذه الدول.

السوريون، كما بقية العرب، معنيون برفض تحويل بلادهم إلى ساحات حربٍ أهلية، ورفض كل ميل طائفي إلى السياسة، ومعنيون بتغيير أنظمتهم، لأنّها أنظمة حرب "أهلية" طبقية، ولأنّ ذلك يُدمر مستقبلهم. ومعنيون أيضاً برفض تحويل بلادهم إلى ساحاتِ حربٍ للخلافات الإقليمية والعالمية. سورية ولبنان واليمن وليبيا، الآن، هي ساحات لهذه الخلافات، فهل يتنبه السوريون إلى ما صُيّروا إليه؟

صحيفة: عباس يخشى حماس أكثر من إسرائيل لهذا السبب

عربي21- يحيى عياش 16\2\2018

تناول كاتب إسرائيلي الجمعة، السياسية الحالية التي ينتهجها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس سواء تجاه إسرائيل، أو قطاع غزة، الذي يعتبر جميع خطواته الموجهة هناك تستهدف حركة حماس المسيطرة على القطاع منذ 2007.

وقال الكاتب الإسرائيلي مايكل أورن في مقال نشرته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، إن "أبو مازن ينتهج اللعبة المزدوجة"، موضحا أنه "يجوع القطاع ويدفع إسرائيل نحو إسقاط حماس، وبعد ذلك سيتهمها بارتكاب جرائم حرب".

وأشار أورن إلى أن "عباس يعلم أن الوضع الإنساني في غزة آخذ في التدهور"، مؤكدا أن "رئيس السلطة الفلسطينية رغم كل الكراهية الشديدة التي يشعر بها تجاه إسرائيل وزعمائها، إلا أنه يخاف من حماس أكثر".

وعلل الكاتب الإسرائيلي هذا الخوف بأن "إسرائيل فقط تعارض سياساته، بينما حماس من وجهة نظر عباس تهدد حياته"، معتقدا أن عباس يمارس جهودا كبيرة نحو دفع إسرائيل لتصفية زعماء حماس، من خلال "خنق غزة اقتصاديا ودفعها نحو الحرب، ومن ثم تقوم إسرائيل بما يريد نيابة عنه".

وذكر أورن أنه في حال اندلعت حرب فإن "أبو مازن سيربح مرتين، الأولى في القضاء على حماس، والثانية كبطل يدافع عن الفلسطينيين ضد الجرائم الإسرائيلية"، لافتا إلى أن "رؤية عباس هي العودة ليكون الحاكم الحصري للضفة وغزة".

وطالب بتفادي هذا السيناريو من خلال "توسيع نقل البضائع الحيوية إلى غزة، بما في ذلك الأطعمة والأدوية، والتفكير بفتح معبر آخر للبضائع شمال القطاع، وربطه بقطار إلى ميناء أسدود، وزيادة توريد الكهرباء"، مشددا على أن ذلك سيوقف الكارثة الإنسانية المتفاقمة يوما بعد يوم في غزة.

وأكد أن "ضغط عباس لإسرائيل نحو الحرب، تكرر في الماضي"، مستدركا قوله: "لكنه استدعى تقرير غولدستون، ولكن هذه المرة من شأن السيناريو أن يصبح فيلم رعب وعلينا أن نمنع بثه"، بحسب تعبير الكاتب الإسرائيلي.

هل بدأت بالفعل؟ الفلسطينيون وحدهم في مواجهة "صفقة القرن" وانقسام فتح وحماس يسهل تمريرها

هاف بوست عربي | محمد عادل 2018\2\16

غموض واضح بات يحيط بما يسمى "صفقة القرن"، لكن متابعين للقضية الفلسطينية رأوا أن التحركات العسكرية المصرية في شبه جزيرة سيناء، بالإضافة إلى المساعدات الأميركية الإضافية للأردن توحي بأن هذه الصفقة بدأت بالفعل.

في هذا السياق قال رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس خالد مشعل في ندوة سياسية، رداً على سؤال لمراسل "هاف بوست عربي"، إن الفلسطينيين وحدهم سيكونون في مواجهة صفقة القرن.

وأكد أن الطرف الأقوى الذي يعطل هذه الصفقة هو الرئيس الفلسطيني محمود عباس، موضحاً أن الموقفين القطري والتركي الممانع للصفقة أيضاً "لن يكون له تأثير قوي لإيقاف الصفقة مقارنة بموقف الدول العربية الداعم للصفقة خصوصاً مصر والإمارات والسعودية".

ولم نتمكن من العثور على مواقف رسمية تركية أو قطرية قوية معارضة لصفقة القرن، فيما يضعف تأثيرهم على تعطيل مسار الصفقة، باستثناء موقف الرئيس التركي أردوغان الحاسم لرفض قرار ترامب حول القدس، وقد يضع الموقف القطري الضعيف تساؤلات حول أسباب الأزمة القطرية الخليجية والدعوة لمحاصرة قطر.

وأضاف مشعل: "بالرغم من العقوبات التي يفرضها عباس على غزة وحماس، إلا أن أنسب الحلول هو دعم موقفه الرافض للصفقة والوقوف في صفه".

وقال "لن تمر الصفقة ما دام الفلسطينيون لا يريدونها بأي حال من الأحوال، وموقف الصمت الذي تلتزمه الدول العربية الموافقة عليها يجب كشفه".

وكشف مشعل في سياق حديثه، أن صفقة القرن قدمها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي للإدارة الأميركية، نقلاً عن وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان.

يذكر أن الجيش المصري يقوم الآن بحملة أمنية واسعة في سيناء، تتضمن إقامة منطقة آمنة حول مطار العريش، تشمل 25 كيلومتراً مربعاً. وطبقاً لما ذكره الإعلامي المصري يسري فودة على قناة دويتشه فيله، فإن هذه المنطقة ستلتئم مع امتدادات المنطقة العازلة على حدود غزة في عام 2014، بطول 13 كيلومتراً وعمق 1500 متر، لإيجاد مساحة 600 كم فارغة لبناء مدن فلسطينية وإقامة ميناء بحري ومطار دولي.

وقالت جيلا جملئيل وزيرة الشئون الاجتماعية وحقوق الإنسان الإسرائيلية، بحسب التلفزيون الاسرائيلي يوم 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، إن سيناء ستكون وطنًا للفلسطينيين لإحلال السلام بالشرق الأوسط، فهي الموقع الأفضل للفلسطينيين ليقيموا فيه دولتهم المستقبلية.

وكان الوزير الإسرائيلي أيوب قرا، قد زعم في شهر فبراير/ شباط 2017، أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اقترح إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وسيناء، مع ترك الضفة الغربية لإسرائيل. وقال إن ترامب ونتنياهو سيوافقان على خطة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لإقامة دولة فلسطينية بغزة وسيناء، ليكون ذلك هو السبيل الذي سيمهد الطريق إلى السلام، وتحالف مع المجتمع السني.

هل تُرك الفلسطينيون وحدهم؟

في الوقت الذي يبدو فيه الموقف الفلسطيني من الطرفين فتح وحماس رافضاً لصفقة القرن، إلا أن الانقسام الفلسطيني المتزايد بينهما، وإصرار عباس على نزع سلاح المقاومة في غزة، يضعف الموقف الفلسطيني الموحد ضد الصفقة، فيما بدا الموقف العربي مؤيداً للصفقة.

وعن موافقة السعودية على الصفقة، كشف عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني في مقابلة مع تلفزيون فلسطين الرسمي، أن صفقة القرن نقلت للجانب الفلسطيني عن طريق السعودية في اجتماع عباس مع ولي العهد محمد بن سلمان.

إلا أن السلطة تنصلت لتصريحات مجدلاني، قائلة في بيان لها إنها لا تمثل الموقف الرسمي الفلسطيني، في دلالة واضحة عن منع الحديث عن تفاصيل الصفقة من المستوى الرسمي الدولي والعرب.

ويذكر أن خلافاً وقع وفق مصادر مختلفة بين الرئيس عباس وولي العهد السعودي على صفقة القرن، فيما رفض الأخير تمرير الصفقة.

وأشارت تقارير أن الرياض طلبت من عباس الموافقة على الصفقة مقابل زيادة الدعم المالي للسلطة شهرياً، إلا أن الأخير رفض.

أما الموقف المصري فلم يبدو واضحاً من الصفقة، إلا أن الحملة الأمنية في سيناء تأتي في سياق التوسعات التي بمقتضاها تمضي مصر نحو توسيع قطاع غزة لثلاثة أضعاف مساحته في سيناء، مقابل دولة فلسطينية في غزة وسيناء، ومشاريع اقتصادية وتنموية في البحر الأحمر وبورسعيد.

ويظهر الموقف المصري من خلال تصريحات الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الجديدة حول العلاقة مع إسرائيل ودعوة الفلسطينيين للتعايش واستغلال الفرصة التي تدعو لها إدارة ترامب، في إشارة لصفقة سياسية قادمة.

أردنياً، استخدمت الولايات المتحدة الأميركية المساعدات الدولية للضغط على الملك عبدالله الثاني، الرافض للصفقة، متخوفاً من ضياع وصاية الأردن على القدس، وتكلفة الأردن الباهظة نتيجة توطين الفلسطينيين فيها بتمرير صفقة القرن.

فقد كشفت الموازنة التأشيرية للكونغرس الأميركي للعام الحالي عن تخصيص حوالي 1.275 مليار دولار كمساعدات أميركية للأردن، بدلاً من مليار دولار في المعتاد.

والجدير ذكره أن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس زار في نهاية يناير/كانون الثاني 2018، زار كلاً من القاهرة وعمان لمحاولة تسويق صفقة القرن، وتضمنت تطمينات أميركية بخصوص المساعدات الدولية لمصر والأردن.

ماذا تتضمن الصفقة؟

أهم بنود صفقة القرن وفق ما كشفه رئيس طاقم المفاوضات في السلطة الفلسطينية صائب عريقات، أن تكون القدس هي عاصمة إسرائيل، ويقيم الفلسطينيون عاصمة دولتهم في قرية أبو ديس القريبة من القدس، ودولة فلسطينية في قطاع غزة مع المساحة المقتطعة من سيناء حتى مطار العريش، إضافة لمناطق "أ" و"ب" في الضفة المحتلة، فيما يعرف بالحكم الذاتي.

وتكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح بالكامل مع قوة شرطية قوية، وإيجاد تعاون أمني ثنائي وإقليمي ودولي مشترك مع مصر والأردن وواشنطن، بالإضافة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وتهجيرهم من لبنان بتسهيلات منحهم حق اللجوء في العديد من دول العالم.

وفي سياق متصل قال الخبير في الشأن الإسرائيلي عدنان أبو عامر لـ"هاف بوست عربي"، إن الجهد الأميركي الإسرائيلي لتمرير الصفقة سينجح إن لم يتوحد الفلسطينيون تحت إطار واحد لمواجهتها، فهم أصحاب المصلحة الأولى، وأبو مازن يعلن رفضه سراً وعلناً للصفقة".

وأشار أبو عامر، أن إسرائيل تراهن على الانقسام الفلسطيني لتسهيل إمرار الصفقة، إذ إن غياب الموقف الرافض الموحد فلسطينياً، يعني تمرير الصفقة بالقوة.

وأضاف: "يجب التفاهم مؤقتاً بين فتح وحماس وإرجاء القضايا الخلافية الداخلية حتى تمر زوبعة الصفقة كما مرَّت من قبلها المخططات التي تشبهها".

وقال وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني في تصريح لإذاعة صوت فلسطين الرسمية، إن "الإدارة الأميركية بدأت فعلياً تطبيق صفقة القرن من خلال الإجراءات التي اتخذتها"، لافتاً إلى أن رفض القيادة الفلسطينية بقاء واشنطن وسيطاً لعملية السلام، يعني أنها دخلت في مواجهة مباشرة مع الإدارة الأميركية.

الصفقة بدأت والمصالحة انتهت

بدون موعد مسبق دعا جهاز المخابرات المصرية حركة حماس للحضور الفوري إلى القاهرة، يوم 9 فبراير/شباط بوفد رفيع المستوى، تزامناً مع العملية الأمنية التي ابتدأها الجيش المصري في سيناء ضد الجماعات المسلحة، محاولاً إسناد القبائل فيها.

وأغلق معبر رفح فوراً بعد أن افتتح ليوم واحد مر خلاله وفد حماس للقاهرة، وتوزع الفلسطينيون العائدون لقطاع غزة بين العريش ومطار القاهرة، وهم حتى الآن ممنوعون من الدخول لغزة.

وتضاربت التصريحات بشأن نتائج لقاء المخابرات المصرية مع وفد حماس، خصوصاً في موضوع المصالحة الفلسطينية، ففي الوقت الذي أعلن فيه عزام الأحمد أنه لا ترتيبات لحوارات مع حركة حماس

بشأن المصالحة الفلسطينية، أشار عضو الوفد المشارك في اجتماعات القاهرة عن حماس، خليل الحية، أن لقاء المخابرات العامة المصرية بحضور الوزير عباس كامل ناقش ملفات مهمة، منها قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن القدس، وملف المصالحة الفلسطينية، وأزمات قطاع غزة، ومعبر رفح.

وعلم مراسل "هاف بوست عربي" من مصدر خاص، أن النقطة المركزية التي دار حولها حوار القاهرة بين المخابرات المصرية وحركة حماس هي الملف الأمني وتأمين حدود غزة، لمنع دخول أفراد الجماعات المسلحة المتطرفة في سيناء لغزة.

وفي سياق متصل أثارت تصريحات القيادي في حماس موسى أبو مرزوق الأخيرة، على صفحته عبر تويتر الرأي الفلسطيني العام، إذ قال: "هناك من غضب لوصفي واقع المصالحة كما هو، فانظروا ماذا قال أبو مازن للأستاذ فريح أبومدين –رئيس سلطة الأراضي السابق في عهد الرئيس عرفات– على حماس أن تفهم ما يلي: إن أرادت المصالحة أن تتخلى بالمطلق عن حكم غزة، وأن تتمكن الحكومة من السيطرة على كل شيء من المال، حتى السلاح، وأن يعاد ترتيب أوضاع غزة من جديد. إذن القضية ليست تمكين الحكومة".

وفي الوقت الذي تمر فيه القضية الفلسطينية على مفترق طرق هام يستدعي توحد حماس وفتح ضد مشروع التصفية الذي يطال قضايا الحل النهائي من القدس واللاجئين والحدود، تكثر الخلافات بين الطرفين، ما يضعف الموقف الموحد لمواجهة التحديات.

ويطرح هنا تساؤل مهم حول جدية مصر في إتمام المصالحة الفلسطينية من عدمها، فهي تركز على البعد الأمني للحدود مع غزة، وتغلق معبر رفح، وغير راغبة في الضغط على السلطة لإتمام المصالحة، مع أنها أقرت من قبل بمرونة حماس في المصالحة ومساعيها الكاملة لتمكين عمل الحكومة في غزة.

وأشار الباحث في العلاقات الإقليمية والدولية الفلسطينية محمد أبو سعدة، أن حركة فتح وحماس تعلمان بوجود أنظمة عربية مؤيدة لصفقة القرن، وتخشى من حدوث خلافات معهما، في حين أن صفقة القرن نافذة بغض النظر عن الموقف الفلسطيني منها.

وقال أبو سعدة لـ"هاف بوست عربي"، إن غياب الثقة بين حركتي حماس وفتح جراء استمرار الانقسام الفلسطيني لفترة زمنية طويلة، جعلت كل طرف منهما يسعى لتقديم نفسه للمنظومة الإقليمية والدولية على أنه البديل عن الآخر، حتى وإن كان على حساب القضية الفلسطينية، وقد استغلت أميركا وإسرائيل هذا الخلاف جيداً.

وسيعود وفد حماس من القاهرة مع وفدٍ أمني مصري، قيل إنه لمراقبة الأوضاع في غزة ومتابعة المصالحة، في حين تتخذ فتح موقفاً مضاداً من استكمال المصالحة، وبالرغم من أن حماس وفتح متفقان على تعطيل صفقة القرن بأي شكل من الأشكال إلا أنهما مختلفان تماماً على أرض الواقع، ما يجعل الصفقة تمر على بساط خلافاتهما.

حماس تنفي تصريحات نسبها موقع "هاف بوست" لمشعل

حول صفقة القرن

القدس– المركز الفلسطيني للإعلام 17\2\2018

نفت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إدلاء رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل بأي تصريحات لموقع "هاف بوست" حول صفقة القرن.

وقالت الحركة في بيان مقتضب إن ما نشره موقع هاف بوست عربي في تقرير الصحفي محمد عادل منسوباً إلى رئيس المكتب السياسي السابق للحركة الأخ خالد مشعل من تصريحات، لا صحة له على الإطلاق.

وأكد البيان أن "الأخ أبو الوليد لم يدل بأي تصريحات لأي جهة إعلامية سواء صحفية أم تلفزيونية أم إلكترونية طوال الأيام الماضية ومنذ فترة".

وأشارت الحركة إلى أنها طالبت الموقع بحذف ما نسب لمشعل وذلك التزاما بمعايير النشر المهنية. ولدى قراءة التقرير قبل قليل بدا أن الموقع قد حذف هذه التصريحات بالفعل.

وكان الموقع زعم أن مشعل قال: "إن الفلسطينيين وحدهم سيكونون في مواجهة صفقة القرن، وإن الطرف الأقوى الذي يعطل الصفقة هو الرئيس محمود عباس، وإن الموقفين القطري والتركي الممانعين للصفقة لن يكون لهما تأثير قوي لإيقاف الصفقة مقارنة بموقف الدول العربية الداعم للصفقة".

أبو زهري: المسؤولون المصريون أدركوا أن "فتح" تعطّل المصالحة

"أبلغوا حماس رفضهم توسيع حدود غزة داخل سيناء"

الجزائر–غزة/ يحيى اليعقوبي فلسطين أون لاين 17\2\2018

قال عضو مكتب العلاقات العربية والإسلامية في حركة حماس د.سامي أبو زهري، إنه وفي ضوء الشروحات التي قدمها وفد حماس للمسؤولين المصريين في القاهرة بشأن تطورات ملف المصالحة والوضع الإنساني بغزة، تبين للقاهرة أن السلطة وقيادة فتح هي الطرف المعطل لاتفاق المصالحة، وأن فتح لم تلتزم بأي شيء مقابل كل ما قدمته حماس من تنازلات.

وأوضح أبو زهريلصحيفة "فلسطين"، أن لقاء القاهرة ركز على ضرورة توحيد كل المواقف الرسمية والشعبية بمواجهة أي استهداف للحقوق الوطنية الفلسطينية، وضرورة المساهمة في تخفيف المعاناة التي يتعرض لها المواطنون في غزة.

وأشار أن هذا الموضوع "استغرق نقاشًا طويلًا"، فيما جرى شرح تطورات المصالحة ودور فتح في تعطيل الاتفاق والتهرب من الاستحقاقات المنوطة بها.

فيما يتعلق بالموقف المصري إزاء ما يثار إعلاميا عن مخطط لتوسيع حدود قطاع غزة باتجاه سيناء، قال: "سمعا كلامًا واضحًا من المصريين، برفضهم أي توسيع لحدود غزة داخل سيناء، ونحن كنا واضحين بأن فلسطين هي فلسطين ومصر هي مصر، وأننا لا نقبل المساس بالحقوق الفلسطينية مثلما لا نقبل أي مساس بالسيادة المصرية على كل أراضي مصر".

وعن لقاء وفد حماس مع التيار الإصلاحي لحركة فتح الذي يقوده النائب محمد دحلان، ذكر أبو زهري أن اللقاء ركز على موضوع واحد وهو الوضع الإنساني الكارثي بغزة وكيفية العمل على التخفيف من معاناة سكان القطاع.

وفيما يتعلق بتهرب الحكومة من دورها في غزة، أكد أن كل الخيارات مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني في مواجهة حالة الظلم التي تمارسها الحكومة، لافتاً إلى أن حماس ستتفاعل مع كل الجهات من أجل وضع الحكومة أمام مسؤولياتها والإجابة عن سؤال "ماذا بعد؟". ولفت إلى أن الحكومة "تبحث عن ذرائع لتبرير

جرائمها اللا إنسانية" بحق أهل غزة وهي تصطنع الذرائع مرة تلو الأخرى، وكلما استجابت حماس لذريعة استحدثت الحكومة ذريعة أخرى.

وقال: "الحكومة تمارس دورا إجراميا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وتحاول التغطية عليه بتصريحات فارغة المضمون وادعاءات كاذبة، وهذا لم يعد ينطلي على أحد".

ونبه إلى أن الحكومة باتت تستخدم ما أسماه "أسطوانة جديدة" بدعوة العالم لتجنيد الأموال لإنقاذ غزة بينما في الحقيقة أن الحكومة هي المسؤولة عن عذابات أهلها.

ودعا أبو زهري، العالم لتقديم دعم مباشر لغزة "لأن المال الذي تقدمه الأطراف المانحة يذهب كله لرام الله وتحرم منه غزة".

عباس وكسر الاحتكار الأميركي لعملية السلام: صعوبة أقرب للاستحالة

(العربي الجديد، الأناضول) 2018\2\17

يواجه مطلب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، عدم احتكار أميركا لعملية السلام مع إسرائيل، معضلة كبيرة، إذ إن مصالح أوروبا هي مع أميركا وليس الفلسطينيين، كما أن إسرائيل ترفض استبدال الحامي الأساسي لها في العالم، والذي تقدم خطوات عبر إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، القدس "عاصمة" لإسرائيل. ومنذ إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، بدأ الفلسطينيون مساعي من أجل الحصول على رعاية دولية لعملية السلام، تكون الولايات المتحدة جزءاً منها فقط إلى جانب أطراف أخرى. وقال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في تصريحات صحافية في أكثر من مناسبة، إن الولايات المتحدة، التي كانت راعية حصرية لعملية السلام على مدار 20 سنة، لم تعد وسيطاً مقبولاً لدى الفلسطينيين وأنها أخرجت نفسها من هذه الوساطة، بعد قرارها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وأعلن مسؤولون فلسطينيون، بينهم وزير الخارجية، رياض المالكي، أن القيادة الفلسطينية تسعى إلى تشكيل إطار دولي، لرعاية عملية السلام، بديل عن الرعاية الأميركية. واعتبر أن رفض القيادة الفلسطينية بقاء واشنطن وسيطاً لعملية السلام، يعني أنها دخلت في مواجهة مباشرة مع الإدارة الأميركية. وقال إن "إسرائيل اتخذت قراراً من جانب واحد بالتنسيق مع الإدارة الأميركية في ما يتعلق بقضايا الحل النهائي، ففي غضون أقل من ثلاثة أشهر، تم الكشف عن ثلاث محاولات لإضفاء الشرعية على خروقات إسرائيل للقانون الدولي، من خلال الإملاءات الأميركية، وقد جرت أول محاولة من أجل إسقاط ملف القدس عن الطاولة، ثم محاولة إسقاط قضية اللاجئين الفلسطينيين، والآن يتم تشجيع سرقة الأراضي بموافقة أميركية لضم الأراضي الفلسطينية لإسرائيل".

لكن شكوكاً كبيرة تحيط بمشروع السلطة إشراك كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين ربما كأطراف متساوية مع الولايات المتحدة في إطار رعاية عملية السلام. وفي هذا السياق، يقول السفير الفلسطيني في روسيا، عبد الحفيظ نوفل، لوكالة "الأناضول"، إن عباس بحث مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إمكانية تشكيل منظومة دولية لرعاية عملية السلام. وأبلغ عباس، الإثنين الماضي، بوتين، أن "واشنطن لا يمكن أن تكون الوسيط الوحيد في عملية السلام". وقال عباس إن "الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فاجأنا بعد فترة قصيرة بالصفعة، أو الصفقة، ثم أتبع هذا القرار بوقف المساعدات أولاً عن الأونروا، ثم قال

سنقطع المساعدات عنكم لأنكم ترفضون المفاوضات، لكن نحن لم نرفض يوماً الذهاب للمفاوضات أو اللقاءات مع مسؤولين إسرائيليين". وتابع "في حال عقد مؤتمر دولي، نطلب ألا تكون الولايات المتحدة الوسيط الوحيد، بل أن تكون فقط واحداً من الوسطاء". وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، اعتبر أن الفلسطينيين لا يريدون السلام إن كانوا لا يريدون العمل مع الولايات المتحدة.

لكن الكاتب والمحلل السياسي غسان الخطيب، يؤكد بدوره أن أي رعاية دولية لعملية السلام "لن تنجح إلا إذا وافقت إسرائيل عليها". وأشار إلى أن الجانب الإسرائيلي ليست لديه "أي نية حالياً لتقديم أي تنازلات للفلسطينيين، لأنه لا يرى أنه يخسر شيئاً، وبالتالي لو افترضنا أن العالم قبل بهذه الفكرة، فليس بالضرورة أن تقبلها إسرائيل". فيما شدد الكاتب والمحلل السياسي سميح شبيب، على أن الجانب الأميركي نفسه "لن يقبل بديلاً له في إدارة عملية السلام". وقال: "واشنطن لن تسمح بأي رعاية أخرى لا تتواءم مع هواها، خصوصاً أن إسرائيل هي الطفل المدلل بالنسبة إلى الأميركيين". واعتبر شبيب أن الولايات المتحدة لديها "مخطط غير ناضج لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يقوم على إخراج قضايا القدس واللاجئين من دائرة أي مفاوضات، وبالتالي هي تريد تمرير هذا المخطط الذي لا يلقى قبولاً من أوروبا، وكل الدول الأخرى". وتابع "من هنا يمكن القول إنها لن تسمح لأحد بأن يخرب لها هذا المخطط". وما يؤكد كلام شبيب هو إعلان وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، في العاصمة الأردنية عمان قبل أيام، أن خطة السلام الأميركية، المعروفة إعلامياً بـ"صفقة القرن"، قد "وصلت لمراحل متقدمة".

بدوره، يقول المحلل السياسي خليل شاهين، إن بدائل الولايات المتحدة، التي يعوّل الفلسطينيون عليها، هي في الأساس الاتحاد الأوروبي، الذي أبلغ الرئيس الفلسطيني بشكل واضح بأنه "لا مجال للعب دور البديل للولايات المتحدة". وأشار إلى أن اللغة التي يتعامل بها الأوروبيون هي "لغة المصالح، ومن الأكيد أن مصالحهم مع الولايات المتحدة أهم، ولن يدخلوا في صراع معها من أجل الفلسطينيين". وكان مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض أعلن، في يناير/ كانون الثاني الماضي، أن "الدول الأوروبية لا تعتقد أنه يمكنها استبدال الولايات المتحدة بدور الوسيط المركزي في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية"، لاغياً مبادرات عباس لجعل الاتحاد الأوروبي بديلاً عن الولايات المتحدة. وقال "لا توجد دولة أوروبية واحدة، أو

دولة أخرى، تحدثنا معها تعتقد بأي شكل من الأشكال أنه يمكن استبدال عملية بقيادة الولايات المتحدة". وأضاف: "جميعهم يريدون العمل مع الولايات المتحدة، بالرغم من الرد الفلسطيني".

وعن إمكانية وجود دور روسي محتمل في الرعاية الدولية لعملية السلام، قال شبيب "الروس كانوا وجهوا دعوة للفلسطينيين والإسرائيليين لعقد قمة في موسكو، لم تستجب لها إسرائيل، وهذه رسالة أن إسرائيل ترفض أي راعٍ لعملية السلام غير الولايات المتحدة". وكانت موسكو وجهت، قبل عام، دعوة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لعقد قمة ثلاثية في روسيا، رحب بها الفلسطينيون وأبدوا الاستعداد لقبولها فوراً، فيما لم ترد إسرائيل على الدعوة. ومن جهته، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واصل أبو يوسف، إن عباس يدرك أن إسرائيل لن تقبل أي مبادرات دولية لإطلاق عملية السلام، وأنها تتهرب من كل الاستحقاقات، إلا أنه استدرك "لكن ذلك يجب ألا يشكل عائقاً أمام الجانب الفلسطيني لمواصلة جهوده". وأضاف "نحن نسعى لمؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة يضع آليات واضحة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ضمن سقوف زمنية محددة، وبرعاية جهات دولية". وأضاف "هذا سيثبت حقوقنا ويسندها إلى القوانين الدولية، ولو رفضتها إسرائيل أو لم تنفذها، سيأتي يوم تنفذ فيه هذه القرارات لأنها مدعومة بالقانون الدولي".

واشنطن : نود أن نرى الرئيس عباس يجلس ويقول دعونا نبدأ مباحثات سلام

واشنطن – "القدس" دوت كوم – سعيد عريقات – 17\2\2018

قالت الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأميركية، هيذر ناورت، ان حكومتها ترغب برؤية الرئيس محمود عباس وهو يعود إلى طاولة المفاوضات.

وقالت ناورت التي كانت ترد على سؤال لـ "القدس" حول توقعاتها بشأن خطاب الرئيس عباس المقرر يوم الثلاثاء المقبل أمام مجلس الأمن وما تحب الإدارة الأميركية أن تسمعه منه أو يمتنع عن قوله : "أعتقد أنه إذا كان هناك أي شيء – وأنا لن أتكلم معه (الرئيس عباس) – ولكنني أعلم أننا نريد أن نجلس ونجري بعض المحادثات حول السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع التسليم بأنه سيكون من الصعب على كلا الطرفين أن يتوصلا إلى بعض من الإجماع والاتفاق".

وأضافت ناورت "في نهاية المطاف، أي اتفاق يجب أن يكون بين الطرفين، لأن عليهما أن يكونا مستعدين للعمل عليه أو التنازل عنه؛ كنا نحب أن نراه (الرئيس عباس) يجلس ويقول دعونا نبدأ بعض محادثات سلام، وسيكون ذلك مثاليا. هل سنحصل على ذلك؟ أنا لا اعرف".

وتعتبر إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الرئيس عباس يظهر عناداً قوياً لجهة العودة إلى طاولة المفاوضات وهي تحمله مسؤولية جمود عملية السلام في إعقاب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وكانت البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة وسفير فلسطين في الأمم المتحدة رياض منصور قد طلب في مطلع الشهر الجاري من السفير الكويتي لدى الأمم المتحدة منصور العتيبي دعوة الرئيس عباس لمخاطبة الأسرة الدولية حول آخر التطورات بشأن القضية الفلسطينية في ضوء اعتراف الرئيس الأميركي بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل بما يتناقض مع الشرعية الدولية وما اتخذته الإدارة الأميركية من معايير عقابية ضد الفلسطينيين مثل قطع المساعدات المالية الأميركية عن وكالة تشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومن ثم قطع المساعدات المالية الأميركية عن السلطة الفلسطينية، وذلك تحت بند "المراجعة الشهرية للأوضاع في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية".

كما أن الرئيس عباس سيشارك أيضاً في اجتماعات "المباحثات المناطقية" التي ستتناول الوضع الفلسطيني ويطلع المشاركين على الجهود الفلسطينية في حشد التأييد الدولي للمطالب الفلسطينية المتمثلة في الانسجام مع الشرعية الدولية التي تنادي بانهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 حزيران1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، الى جانب اطلاعهم على مخاطر تفشي الاستيطان الإسرائيلي والانتهاكات السافرة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الإنسانية للفلسطينيين تحت الاحتلال.

وسيلقي الرئيس عباس خطابا أمام مجلس الأمن الدولي في 20 شباط الجاري خلال الاجتماع الشهري للمجلس بشأن الشرق الأوسط وسط توتر أثاره قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ومنذ أن خالف الرئيس دونالد ترامب السياسة الأميركية المتعبة منذ عقود من خلال إعلانه في السادس من كانون الأول الماضي القدس عاصمة لاسرائيل، قال الرئيس عباس إنه سيطلب من مجلس الأمن أن يمنح الفلسطينيين عضوية كاملة في الأمم المتحدة ولن يقبل سوى بصيغة دولية للتوسط في محادثات السلام مع إسرائيل.

من جهته، قال سفير الكويت لدى الأمم المتحدة، منصور عياد العتيبي، إن زيارة الرئيس الفلسطيني "مهمة" وأن الرئيس عباس "سيلقي كلمة أمام مجلس الأمن"، مشيرا إلى أن الكويت بصفتها الرئيسة الدورية للمجلس خلال شهر شباط الجاري أخذت المبادرة لتوجيه هذه الدعوة "وما من أحد اعترض على حضوره".

يشار إلى أنه في 25 كانون الثاني 2018 شنت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي هجوما عنيفا على الرئيس عباس، معتبرة من على منصة مجلس الآمن أن الرئيس الفلسطيني لا يتحلى بالشجاعة اللازمة لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل.

وجاءت تصريحات هيلي عندئذ بعيد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الفلسطينيين "قللوا من احترام" الولايات المتحدة.

وقالت هيلي يومها إن الولايات المتحدة لا تزال "ملتزمة إلى حد كبير" بالتوصل الى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين "لكننا لن نطارد قيادة فلسطينية تفتقر إلى ما هو ضروري للتوصل إلى السلام"، مشددة على "ان التوصل إلى نتائج تاريخية يحتاج إلى قادة شجعان".

واعتبرت السفيرة الأميركية التي دافعت بقوة عن إسرائيل في الأمم المتحدة، أن عباس "أهان" ترامب عبر دعوته إلى تعليق الاعتراف بإسرائيل بعد القرار الأميركي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وكانت تشير بذلك إلى خطاب للرئيس عباس في 14 كانون الثاني 2018 أمام اجتماع للقيادة الفلسطينية، تردد انه سخر فيه من ترامب وقال "تبا لأموالك" ردا على التهديد الأميركي بوقف المساعدات.

يشار إلى أن العامة للأمم المتحدة منحت عام 2012 اعترافا فعليا بدولة فلسطينية ذات سيادة عندما قامت بترقية وضعها من "كيان" إلى "دولة غير عضو"، بيد أنه يتعين أن يوصي مجلس الأمن بمنح فلسطين وضع دولة من أجل العضوية الكاملة في الجمعية العامة، وهو الامر الذي سيتم إقراره حينها إذا حاز أغلبية الثلثين، لكن

المرجح أن تستخدم الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد أي محاولة فلسطينية في مجلس الأمن.

وصوتت الجمعية العامية للأمم المتحدة يوم 21 كانون الأول 2017 بأغلبية 128 صوتا لصالح مشروع قرار يدعو الولايات المتحدة إلى التخلي عن اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، مقابل تسع دول قالوا لا بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل.

"فتح" تشتكي لدى مصر لقاء "حماس" وجناح دحلان

القاهرة ـ العربي الجديد 17\2\2018

كشفت مصادر مصرية أن اللواء عباس كامل، مدير مكتب الرئيس المصري والقائم بأعمال رئيس الاستخبارات العامة، بحث مع القيادي في حركة "فتح"، عزام الأحمد، في القاهرة الأربعاء الماضي، موضوع المصالحة الفلسطينية المتعثرة التي ترعاها مصر.

وقالت المصادر إن عزام اشتكى للجانب المصري، خلال اللقاء، من بعض المواقف لحركة "حماس"، التي يتواجد وفد منها، برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، في القاهرة منذ الجمعة الماضي. ولفتت إلى أن رئيس الاستخبارات المصرية شدد على ضرورة إنجاح مساعي المصالحة، لأن مصر ليس لديها خيار الفشل في مسار المصالحة. وأكدت المصادر أن كامل شدد خلال لقائه بالأحمد وعدد من قيادات الحركة أن مصر ستتعامل بشدة مع الطرف الذي يسعى لإفشال جهودها لتوحيد القيادة الفلسطينية.

وقالت المصادر "إن ظهور اسم محمد دحلان مجدداً، ولقاء وفد حماس بقيادة تياره في القاهرة، منتصف الأسبوع الحالي، تسبب بغضب رئيس السلطة، محمود عباس، الذي اعتبر أن موافقة الجانب المصري على عقد اللقاء بين قيادات التيار، الذي يتزعمه دحلان، ووفد حماس بمثابة ضوء أخضر للأخير للعب دور واسع في القضية الفلسطينية خلال الفترة المقبلة، وهو ما ترفضه حركة فتح، وأبو مازن شخصياً، إذ يرى فيه تهديداً شخصياً له ومنازعاً له على قيادة الحركة، بدعم من دولة الإمارات".

وأوضحت المصادر أن كامل، أكد خلال اللقاء مع الأحمد، أن خيارات مصر في المصالحة الفلسطينية "إما النجاح أو النجاح"، داعياً إياه هو وحركة "فتح" لسرعة إنهاء الخلافات، خصوصاً أن "الأمور في قطاع غزة لم تعد تحتمل المماطلة في قيام الحكومة بواجبها". وأشارت المصادر المصرية إلى أن القاهرة تخشى تفجُّر الأوضاع في غزة بعد أن وصلت إلى مستوى إنساني ومعيشي صعب قد يدفع أهل القطاع إلى الانفجار، إما ناحية الاحتلال الإسرائيلي بما ينذر بحرب جديدة، أو ناحية مصر، في وقت تعاني فيه سيناء من أوضاع أمنية مضطربة. وكشفت أن "جهاز الاستخبارات المصري، بناء على اتصالات مع الجانب الإسرائيلي، سعى خلال نقاشه مع وفد حماس، للتأكد من فرضية ما إذا كانت هناك نية لدى الحركة للدخول في حرب جديدة مع الاحتلال الإسرائيلي، أم لا"، مؤكدة أن "التحرك المصري الأخير، عبر

اللقاء مع وفد الحركة، يسعى فعلياً لتخفيف الأوضاع عن القطاع والسماح بدخول الحد الأدنى من الاحتياجات الدوائية والغذائية والوقود لضمان عدم انفجار الأوضاع والاتجاه نحو حرب جديدة". كما أوضحت المصادر أن من بين الأسباب التي دعت كامل للضغط لإتمام باقي خطوات المصالحة والتسريع من وتيرتها هو إنهاء الاتفاقات المتعلقة بأجهزة الأمن في قطاع غزة للسيطرة على الأوضاع داخله، ووقف عمليات تسلل العناصر المتطرفة من القطاع إلى مصر.

ناجي صادق شراب الخليج 17\2\2018

السؤال الغائب في نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر السياسي وقيام دولة تعبر عن هويتهم الوطنية، التاريخية، والحضارية هو ماذا يملك الفلسطينيون من عناصر القوة الشاملة في زمن تحكمه القوة ونظرياتها المتعددة؟ ولا نذهب بعيداً عن الحقيقة إذا قلنا إن أحد أسباب عدم تحقيق هذا الهدف الوطني، هو عدم وجود تصور شامل لعناصر القوة الشاملة، في إطار من الرؤية والاستراتيجية الوطنية الوضحة الأهداف، والآليات الموصلة إليها، وهو ما يعني أنه وعلى طوال سنوات القضية التي تزيد على سبعين عاماً كانت هناك حالة من بعثرة القوة وتشتتها وتناثرها بعيداً عن الجسم السياسي، الذي يحولها لقرارات سياسية مؤثرة وفاعلة على مستويات القضية المتعددة.

تعرف القوة بالقدرة أو التأثير في السلوك السياسي للفاعل الدولي الآخر أو الفواعل الدولية، بما يتوافق والمصلحة الوطنية الفلسطينية العليا، وهنا يفترض أن هذا الهدف فلسطينياً يتجسد بالدولة الفلسطينية الكاملة السيادة على أراضيها، وهذا الهدف لم يتحقق حتى الآن. وبمعايير الفشل والنجاح يعتبر فشلاً جزئياً للقرار الفلسطيني، هذا على الرغم من أن الفلسطينيين نجحوا في انتزاع الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة، ورفع علمها بين أعلام الدول المستقلة ونجاحهم في صدور العديد من القرارات الأممية المؤيدة لحقهم في تقرير المصير. وفي تصنيفات القوة تقسم القوة اليوم إلى قوة صلبة وقوة ناعمة وقوة ذكية، وهناك من يتحدث عن القوة الحادة. فالقوة الصلبة تشتمل على عنصرين أساسيين هما القوة العسكرية مجسدة بالجيش وعدده، وبالأسلحة المتطورة بكل أشكالها، ومواكبة التطور الكبير في الثورة التكنولوجية العسكرية. والعنصر الثاني يتمثل في القدرة الاقتصادية وما تملكه من موارد، وهما عنصران ليسا متوفرين. وهناك جانب آخر للقوة الصلبة فيما تملكه جماعات المقاومة من أسلحة غير معلومة، ولكنها تفتقد للإطار السياسي المنظم. وهذا ما يدفعنا للقول إن الفلسطينيين لا يملكون القوة الصلبة وهي من أساس القوة الشاملة. ويبقى الشكل الآخر وهو القوة الناعمة، وعلى أهمية هذا الشكل من القوة وتأثيره، وعدم خضوعه لنفس القيود والضغوطات التي تمارس على القوة الصلبة، أيضاً يمكن القول ابتداء إن هناك الكثير من مظاهر القوة الناعمة فلسطينياً، وهناك تطور ملحوظ ونوعي فيها، لكنها تتسم أيضاً بضعف الإمكانات.

وتنمية القوة الناعمة مسؤولية وطنية، وهي من مسؤولية وزارة الثقافة التي يفترض أن تولي أشكال القوة الناعمة أهمية أكبر.

والسؤال مجدداً ما عناصر القوة الصلبة التي يملكها الفلسطينيون؟ أبادر إلى القول إنه العنصر السكاني، هذا العنصر الذي نجح فيه الفلسطينيون في الحفاظ على هويتهم، ولا يقتصر العنصر السكاني على العدد –على أهميته في الحالة الفلسطينية– فاليوم نتحدث فقط في داخل الأراضي الفلسطينية عما يزيد على خمسة ملايين نسمة، ولو أضفنا إليهم الذين يعيشون في داخل أراضي ال 48 ويحملون الهوية «الإسرائيلية» لكنهم لم يفقدوا هويتهم الوطنية، فقد يقارب العدد السبعة ملايين نسمة، ولو أضفنا إلى هؤلاء من يعيشون في المخيمات والشتات فالرقم قد يصل ل12 مليوناً. وأهمية هذا العنصر وخصوصاً بالداخل أنه في النهاية سيفرض الحل السياسي على «إسرائيل»، ويجعلها أمام خيارين الدولة الواحدة، أو حل الدولتين. وهذا الشعب هو الذي أنكرت جولدا مائير يوماً وجوده. لكن هذا العنصر يحتاج إلى رؤية وطنية شاملة للحفاظ على فاعليته، وتمكين وجوده على أرضه. وأما عنصر القوة الآخر الذي لا يسقط بالتقادم، ولا بالاحتلال، فهو قوة الشرعية الدولية، والقرارات ذات الصلة التي صدرت عن الأمم المتحدة، ومن أبرزها القرار 181لعام 1947 الخاص بتقسيم فلسطين، والإقرار بوجود دولة عربية، والقرار الخاص بعودة اللاجئين رقم 194، والعديد من القرارات التي تؤكد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وقيام دولتهم، وبطلان كل الإجراءات والسياسات التي قامت بها «إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية.

لتفعيل كل ذلك نحتاج إلى نظام سياسي ديموقراطي تعددي، وإلى إطار مؤسساتي فاعل، وإلى قيادة سياسية تعمل في إطار برنامج وطني نضالي تحرري طويل الأمد، وخيارات سياسية واضحة.

أبو مرزوق: مشاريع تصفية القضية لن تمر والمقاومة خيارنا

الدوحة / وكالات / سما 2018\2\17

قال القيادي في حركة "حماس" وعضو مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق يوم السبت، أن أي مشروع لن يمر ما دام الشعب الفلسطيني يرفضه.

وكتب أبو مرزوق على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، أن "الشعب الفلسطيني ما توحد على برنامج سوى المقاومة".

وقال: "رغم كل محاولات إلغاء الهوية بالتهجير والتجنيس، والضغط والملاحقة للمجاهدين والمقاومين، وإشغال اللاجئين بلقمة عيشهم وتعليم أبنائهم، والحصار ولتضيق على من يكسر المعادلة، تخرج عهد وأجيال تفاجئهم".

الجبهة الشعبية: تحذر من العودة إلى المفاوضات من الأبواب الخلفية

أمد / غزة: 2018\2\17

حذرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مغبة استمرار القيادة الفلسطينية المتنفذة في أساليب التضليل لشعبنا ومحاولاتها المستميتة العودة من الأبواب الخلفية للمفاوضات واللقاءات العبثية مع الاحتلال رغم قرارها فك الارتباط معه، واعترافها بفشل نهج التسوية.

واعتبرت الجبهة أن استمرار هذه القيادة بتجاوز القرارات الوطنية وعدم وضعها موضع التنفيذ هو إمعان في سياسة التهرب من الاستحقاقات المطلوبة لمواجهة خطورة المرحلة الحالية والمحاولات المستميتة لتمرير مشاريع مشبوهة.

وفي هذا السياق، استنكرت الجبهة استمرار قيادة السلطة في لقاءاتها مع مسئولين صهاينة، والتي كان آخرها لقاء رئيس الوزراء رامي الحمد الله مع ما يُسمى منسق الحكومة الإسرائيلية " يؤاف مردخاي" في رام الله، ولقاء وزيرة الاقتصاد عبير عودة في باريس مع ما يُسمى وزير الاقتصاد الإسرائيلي " ايلي كوهين"، مؤكدة أن الاستمرار في هذه اللقاءات يعكس استهتاراً بشعبنا وبقرارات المؤسسات الوطنية ويؤكد عدم رغبة هذه القيادة في اتباع نهج جديد، واستمرارها في مربعات الانتظار والمراوحة رغم قرارات فك الارتباط ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال بكافة أشكاله، والانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرستها اتفاقية أوسلو من خلال اتفاقية باريس المدمرة.

وأوضحت الجبهة بأن الاستمرار بهذه السياسة المدمرة سيؤدي إلى استفراد الاحتلال بشعبنا، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في قطاع غزة المحاصر، والذي ينتظر من هذه القيادة الإعلان الواضح والصريح عن وقف كامل للإجراءات العقابية المفروضة عليه، وتحمّل مسئولياتها الأخلاقية الملقاة على عاتقها لمواجهة الأزمات الخطيرة التي تواجه القطاع.

كما رفضت الجبهة أية صيغ لإدارة الاشتباك السياسي والدبلوماسي مع الاحتلال لا تنسجم مع قرارات الشرعية الدولية التي أكدت على حقوق شعبنا والزام الاحتلال بتنفيذ هذه القرارات، معتبرة محاولات السلطة استبدال الرعاية الأمريكية للمفاوضات بصيغة دولية موسعة مرفوضة وغير مقبولة لأنها لا تختلف على

الإطلاق عن ما يُسمى اللجنة الرباعية التي اكتوى شعبنا بنار قراراتها وانحيازها للاحتلال وفرضها الوصاية على شعبنا، وفي ظل حالة الاجماع الرافضة للاستمرار بهذا النهج الذي ثبت فشله.

وشددت الجبهة بأنها ومعها كل الوطنيين الرافضين ستواجه بقوة وإصرار هذا النهج المدمر وممارسات هذه القيادة حتى تلتزم بالقرارات الوطنية، وبطي صفحة التسوية إلى الأبد كمقدمة لترتيب البيت الفلسطيني وصوغ استراتيجية وطنية كفاحية لمواجهة التحديات وضخ دماء قيادية شابة تقود مقاومة وانتفاضة شعبنا وتكون قادرة على الارتقاء بمستوى التحديات وحجم التضحيات الجسام.

التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال.. القصة من البداية

غزة– نور الدين صالح فلسطين أون لاين 17\2\2018

التنسيق الأمني السيئ الصيت وطنيًّا سياسة تنتهجها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، دون توقف، لكن كيف بدأت قصته؟، ولماذا وصفه رئيس السلطة محمود عباس بأنه "مقدس"؟

التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال الإسرائيلي ينغص حياة الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم، ويثير لديهم الكثير من التساؤلات.

أخيرًا كانت جريمة اغتيال المقاوم أحمد نصر جرار، وتأكيدات مسؤولين أمنيين في كيان الاحتلال دور السلطة في ملاحقة المقاومين والنشطاء في الضفة الغربية، ما دفع مراقبين إلى التساؤل: هل كان للسلطة دور بتنسيقها الأمني مع الاحتلال في وصول قواته إليه؟

وذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية أخيرًا أن السلطة أنشأت وحدة تنصت تعمل على خدمة الأجهزة الاستخبارية التابعة لها، وأن رئيس هذه الوحدة على اتصال مستمر مع فريق أمريكي يختص بالإشراف على عمل الوحدة ومخرجاتها المعلوماتية، ومهمتها التجسس على المقاومين في الضفة.

وعندما يقتحم جيش الاحتلال مناطق خاضعة لسيطرة السلطة في الضفة الغربية؛ تنسحب أجهزة أمن السلطة منها.

ويُعتقد أن بدايات التنسيق الأمني تعود إلى ما قبل اتفاق أوسلو 1993م، عندما أرسل الرئيس الراحل ياسر عرفات رسالة إلى رئيس وزراء الاحتلال الراحل إسحاق رابين، يعترف فيها بما يسمى (إسرائيل)، ويؤكد التزام منظمة التحرير بما يسمى "العمل السلمي" لحل الصراع بين الجانبين، ونبذ ما وصفه بـ"الإرهاب"، وإلزام عناصر المنظمة جميعًا بذلك.

وعقب توقيع اتفاق أوسلو أنشئت السلطة الفلسطينية مكبلة بالتزامات أمنية وسياسية واقتصادية.

وجاء اتفاق أوسلو لينص على وجود تنسيق أمني بين السلطة والاحتلال الإسرائيلي.

ويعد هذا الاتفاق الذي تعارضه معظم فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني كيان الاحتلال مسؤولًا عن الأمن في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967م، ويمنحه إمكانية العمل الأمني هناك في أي وقت يشاء.

وجاءت اتفاقية طابا "أوسلو 2" في 1995م لتضع توضيحًا للتنسيق الأمني إذ نصت على أن السلطة مسؤولة عن منع ما أسمته "الإرهاب والإرهابيين"، واتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم.

ونصت الاتفاقية على أن جهاز الشرطة التابع للسلطة هو الجهاز الأمني الوحيد المصرح له بالعمل في الأراضي المحتلة منذ 1967م، وأن التنسيق الأمني تقوم به لجنة مشتركة من السلطة والاحتلال، وقد أصبح جليًّا للمراقبين فيما بعد أن هذا التنسيق باتجاه واحد فقط، أي باتجاه الدفاع عن أمن الاحتلال الإسرائيلي فقط.

"عهد عباس"

"أنا ضد المقاومة أنا علنًا بحكي، أنا ضد المقاومة علنًا"، هذا هو تصريح سابق لعباس، فضلًا عن تعهدات قطعها الرجل الثمانيني على نفسه، طيلة السنوات الماضية، لمنع العمل العسكري، والانتفاضة المسلحة، مؤكدًا التزامه بالاستمرار في المفاوضات.

يقول ضابط المخابرات الفلسطينية السابق فهمي شبانة: "إن هدف التنسيق الأمني في عهد رئيس السلطة الحالي محمود عباس يعمل بالدرجة الأولى لحماية الجانب الإسرائيلي، على حساب المواطن الفلسطيني"، عادًّا ذلك "إحدى مراحل الانهزام".

ويبين شبانة في تصريحات لصحيفة "فلسطين" أن أجهزة أمن السلطة "باتت تعمل علنًا" لمصلحة جيش الاحتلال، بالإبلاغ عن أي مقاوم فلسطيني ينفذ عملًا عسكريًّا فدائيًّا ضده.

ويذكر أن التنسيق كان ينحصر بين الوزارات والمؤسسات التابعة للسلطة والاحتلال، مستدركًا: "لكنه اليوم أصبح على مستوى الأفراد، وهو ما يُشكل خطرًا كبيرًا على الفلسطينيين".

ويلفت شبانة أن موظفين أمنيين ومدنيين تابعين للسلطة في الضفة أصبحت لهم اتصالات مع ضباط مخابرات إسرائيليين، إذ تنظم بعض الرحلات والعزائم ويمدونهم خلالها بكل المعلومات عن الفلسطينيين.

ويصف سياسة التنسيق الأمني بأنها "أصبحت كالسرطان المنتشر في الجسم الفلسطيني"، مشيرًا إلى عدم وجود أي قرار سياسي حاسم من السلطة، يقضي بإيقافه نهائيًّا.

ولا يُخفي شبانة أنه خلال مسيرة التنسيق الأمني الطويلة تطوّر عمل السلطة، ليصل إلى درجة التجسس على المقاومين في مدن الضفة.

ويقول: "السلطة كانت تمتلك أجهزة تجسس على 50 جهاز هاتف للفلسطينيين، لكنها أصبحت الآن تتجسس على الأجهزة جميعًا".

ويضيف: "أصبحت الأمور الآن سهلة، فبات كل أمر يتعلق بالمواطن الفلسطيني صفحة بيضاء مفتوحة أمام الاحتلال بكل التفاصيل"، مشيرًا إلى وجود مكتب ارتباط يتبع الولايات المتحدة في رام الله، يضم خمسة أجهزة أمنية مشتركة دولية وإقليمية، إلى جانب السلطة.

"خدمات مجانية"

من جهته يؤكد عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية في الضفة عبد العليم دعنا أن التنسيق الأمني مرفوض من الشعب الفلسطيني، وقواه الوطنية مطلقًا.

ويرى دعنا خلال حديثه إلى صحيفة "فلسطين" التنسيق الأمني بمنزلة "تقديم خدمات أمنية مجانية للاحتلال".

ويؤكد استمرار التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، مع صدور قرارات عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير أكثر من مرة بوقفه.

وكان المجلس المركزي أوصى في ختام اجتماع عقده الشهر الماضي في رام الله بالانفكاك من اتفاقية أوسلو، وتبعاتها الأمنية التي إحداها التنسيق الأمني مع الاحتلال، فضلًا عن تعليق الاعتراف بكيان الاحتلال حتى يعترف بدولة فلسطين على ما يعرف بحدود 1967م.

ويبيّن دعنا أن أجهزة أمن السلطة في الضفة تنتهج سياسة إدارة الظهر لقرارات المجلس المركزي ولا تتجاوب معها، مع المخاطر والأضرار التي يتسبب بها التنسيق الأمني للشعب الفلسطيني والمُناضلين منه، واصفًا ذلك بـ"الكارثة".

وبحسب رأيه إن السلطة غير معنية بقطع علاقاتها مع الكيان العبري أو تعليق الاعتراف به، لوجود مصالح متبادلة بينهما.

ويؤكد أن "المُستفيد الوحيد من التنسيق الأمني هو الاحتلال"، قائلًا: "إن كانت السلطة جادة بوقف هذه السياسة فعليها أن تتجه إلى الشارع الفلسطيني وفصائله، وما دون ذلك لا يؤشر على وجود نية صادقة لديها".

يضيف القيادي في "الشعبية": "إن التنسيق الأمني كان سببًا في ملاحقة الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات، وزجه في سجون الاحتلال، إضافة إلى اعتقال الكثير من قياداتها، كبقية الفصائل الفلسطينية الأخرى".

ويبقى التساؤل القائم: هل ستنهي السلطة التنسيق الأمني على أرض الواقع بخلاف مواقفها المعهودة حاليًّا؟، يجيب أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح بنابلس د. عثمان عثمان عن ذلك بالقول: "لولا التنسيق لما استمرت السلطة في الضفة".

ويضيف عثمان لصحيفة "فلسطين": "إن التنسيق الأمني مرتبط باتفاقيات، وأبرزها أوسلو، وهي اتفاقية أمنية".

ويستبعد إقدام السلطة على وقف التنسيق الأمني نهائيًّا نظرًا إلى عوامل عدة: أولها ارتباطها باتفاقيات أمنية، والثاني تحقيق ما وصفه بـ"المصالح الشخصية"، والثالث عدم قدرتها على تحمل النتائج المترتبة على وقف التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي.

ويختم عثمان: "إن الوقت الراهن هو أفضل فرصة للسلطة للابتعاد عن التنسيق الأمني، في ظل استمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة، ضد القدس المحتلة والشعب الفلسطيني".

تم بحمد الله